

Distr.: General
10 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٨٠ من جدول الأعمال

اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم
المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي
ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره
وزيادة تفهمه

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩١/٦٧. وهو يتناول تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه خلال عام ٢٠١٣، كما يتضمن مبادئ توجيهية وتوصيات من أجل تنفيذ برنامج المساعدة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وآثاره الإدارية والمالية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

111013 111013 13-50906 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٣
٣	ألف - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي
٥	باء - الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي
٩	جيم - المواد التدريبية في مجال القانون الدولي
١٠	دال - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي
١١	هاء - النشر المكتبي
١٢	واو - النشر
١٢	ثالثا - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
١٥	رابعا - الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة
١٥	ألف - خلال عام ٢٠١٣
١٧	باء - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
		خامسا - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
٢٠	ألف - العضوية
٢٠	باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الثامنة والأربعين
٢٣	المرفق المواقع الشبكية التي تتعهد بها شعبة التدوين

أولا - مقدمة

- ١ - أذنت الجمعية العامة في قرارها ٩١/٦٧ للأمين العام بأن يضطلع، في عام ٢٠١٣، بالأنشطة المحددة في تقريره المتعلقين ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/66/505 و A/67/518)، اللذين قُدمتا إليها في دورتيها السادسة والستين والسابعة والستين. وفي الفقرة ٢٥ من القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٣ وأن يقدم، عقب إجراء مشاورات مع اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة، توصيات تتعلق بتنفيذ برنامج المساعدة في السنوات التالية.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات بشأن تنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٣^(١)، وكذلك الأنشطة المقررة في إطاره لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وآثاره الإدارية والمالية.

ثانيا - تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٣

- ٣ - تضطلع شعبة التدوين بمسؤولية تنفيذ برنامج المساعدة^(٢). وتؤدي الشعبة وظائف متنوعة مثل إعداد تقارير الأمين العام وتقديم الخدمات للجنة الاستشارية واللجنة السادسة في ما يتعلق ببند جدول الأعمال ذي الصلة. وتتولى الشعبة أيضا إدارة الموقع الشبكي لبرنامج المساعدة.

ألف - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

- ٤ - يوفر برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي أشمل تدريب في مجال القانون الدولي يقدمه كبار الأكاديميين والمهنيين للمحامين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة في إطار برنامج المساعدة. ويحضر الزملاء دورة القانون الدولي العام التي تنظمها أكاديمية القانون الدولي في لاهاي وحلقات دراسية تنظمها شعبة التدوين وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالقانون الدولي. ويجري أيضا الترتيب لزيارات دراسية لفائدة المشاركين.

(١) يقدم التقرير أيضا معلومات مهمة عن الأنشطة المضطلع بها خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٢.

(٢) للاطلاع على الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مكتب الشؤون القانونية، انظر الوثائق A/68/10 و A/68/17 و A/68/71، وكذلك موقع قسم المعاهدات على شبكة الإنترنت (<http://untreaty.un.org>). وستقدم معلومات عن زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في التقرير السنوي للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/68/71/Add.1) ويُنظر فيها تحت بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار".

٥ - وعُقد برنامج زملات القانون الدولي في لاهاي في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣. ووقع الاختيار على ما مجموعه ٢٠ زميلاً (١١ رجلاً و ٩ نساء) للمشاركة في البرنامج، فضلاً عن مشارك واحد على نفقته الخاصة (رجل)^(٣).

٦ - وشملت المحاضرات التي أقيمت في أكاديمية لاهاي ما يلي: "الحدود الوطنية، الحدود والتحديدات: ما أهميتها اليوم؟" (ل. كافليش، أستاذ فخري، المعهد العالي للدراسات الدولية والإقليمية، جنيف، عضو في لجنة القانون الدولي)؛ و "مسار القانون الدولي. الممارسات والإجراءات في قانون الشعوب" (دورة دراسية عامة) (الأستاذ ج. كراوفرد، جامعة كامبردج، عضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و "القانون الدولي للحكومة العالمية" (الأستاذ إ. بينفيسيتي، جامعة تل أبيب)؛ و "ما هو الوزن القانوني لقانون العلاقات النقدية والمالية الدولية" (الأستاذ ج. م. سوريل، جامعة باريس الأولى (بانثيون - سربون))؛ و "المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة" (الأستاذ ر. كولب، جامعة جنيف)؛ و "دور القضاة المحليين في تطوير القانون الدولي" (الأستاذ أ. وايزومسكا، جامعة لودز)؛ و "قانون الجنسية وقانون المنظمات الإقليمية من أجل التكامل: صوب أنواع جديدة من المركز القانوني للمقيمين" (الأستاذ ب. ناسيميبي، جامعة ميلانو)؛ و "حماية الأفراد في حالة الكوارث" (الأستاذ ك. ج. بارك، كلية الحقوق بجامعة كوريا، عضو في لجنة القانون الدولية).

٧ - وشملت الحلقات الدراسية التي نظمتها شعبة التدوين المواضيع التالية (بالترتيب الزمني): "مدخل إلى القانون الدولي" (الأستاذ إ. روكوناس، جامعة أثينا)؛ و "الاعتراف بالدول والحكومات" و "الحماية الدبلوماسية" (الأستاذ ج. دوغار، جامعة لايدن، عضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و "قانون المعاهدات" (أ. أوست، كلية العلوم الاقتصادية بلندن، نائب المستشار القانوني السابق لمكتب الخارجية والكونولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان (أمريكا اللاتينية)" (أ. أ. كانشادو ترندادي، محكمة العدل الدولية، رئيس سابق لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان)؛ و "القانون الإنساني الدولي" (الأستاذ ي. ساندوز، جامعة فريبورغ)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (م. ميلانوفيتش، جامعة نوتينغهام، كلية الحقوق)؛

(٣) ورد ما مجموعه ٨٩٧ طلباً من ١١٨ دولة عضواً للحصول على ٢٠ زمالة. ووقع الاختيار على ٢٠ مشاركاً من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين وأرمينيا وألبانيا وأوزبكستان والبرازيل وبيرو وتايلند وترينيداد وتوباغو وجمهورية ترازيا المتحدة والسودان والصين والفلبين وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا وليسوتو ومصر وملاوي وولايات ميكرونيزيا الموحدة والهند وهندوراس. ولم يتمكن المشارك على نفقته الخاصة (نيجيريا) من حضور البرنامج.

و "القانون الجنائي الدولي" (الأستاذ أ. زيمرمان، جامعة بوتسدام)؛ و "أعمال لجنة القانون الدولي" (ل. كافليش، أستاذ فخري، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، جنيف، عضو في لجنة القانون الدولي)؛ و "مسؤولية الدول" (ب. سيما، قاضي بمحكمة المطالبات بين إيران والولايات المتحدة، كلية الحقوق بجامعة ميشيغان، قاض سابق بمحكمة العدل الدولية)؛ و "قانون البحار" (الأستاذ ت. تريفيس، جامعة ميلانو، قاض سابق بالمحكمة الدولية لقانون البحار)؛ و "القانون البيئي الدولي" (الأستاذ ل. بواسون دو شازورن، جامعة جنيف)؛ و "القانون التجاري الدولي" و "قانون الاستثمار الدولي" و "مصادر القانون الدولي" (الأستاذ م.م. ميينغي، جامعة جنيف)؛ و "المنظمات الدولية" و "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" (الأستاذ ب. بودو - ليفينيك، جامعة باريس الثامنة (فينسين سان - دوبي)).

٨ - ونُظمت زيارات دراسية قدم خلالها كبار المسؤولون إحاطات إعلامية للمشاركين، وذلك إلى كل من محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم.

باء - الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي

٩ - توفر الدورات الدراسية الإقليمية تدريباً عالي الجودة يتولى تقديمه كبار الأكاديميين والمهنيين ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي، علاوة على مواضيع محددة تكون محل اهتمام خاص لدى بلدان منطقة معينة. ولأن عدد المشاركين الذين يمكن استيعابهم في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي هو عدد محدود، فإن الدورات الدراسية الإقليمية توفر آلية هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي للمحامين من البلدان النامية. وهي تتيح أيضاً فرصة للمشاركين لكي يركزوا على قضايا القانون الدولي المعاصرة ذات الاهتمام المشترك في المنطقة، وذلك من أجل تعزيز مزيد من التفاهم والتعاون بشأن هذه القضايا.

١' أفريقيا

١٠ - عُقدت الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في القانون الدولي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ١ إلى ٢٦ نيسان/

أبريل ٢٠١٣. وحضر ما مجموعه ٢٩ مشاركا ومراقبا واحدا (١٥ رجلا و ١٥ امرأة)، بما في ذلك ٢٠ مشاركا في برنامج الزمالات و ١٠ مشاركين على نفقتهم الخاصة^(٤).

١١ - وشملت الحلقات الدراسية للدورات الإقليمية (بالترتيب الزمني) المواضيع التالية: "مدخل إلى القانون الدولي" (الأستاذ ج. نولتي، جامعة همبولت، عضو في لجنة القانون الدولي)؛ و "بحوث في القانون الدولي" (د. ستوارت، موظف قانوني معاون، شعبة التدوين، مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية)؛ و "القانون الإنساني الدولي" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، مدير عام الخدمات القانونية الدفاعية لقوة الدفاع النيوزيلندية)؛ و "قانون البحار" (الأستاذ ت. تريفيس، جامعة ميلانو، قاض سابق بالمحكمة الدولية لقانون البحار)؛ و "تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" و "تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي: أعمال لجنة القانون الدولي" (ل. كافليش، أستاذ فخري، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، جنيف، رئيس لجنة القانون الدولي)؛ و "مسؤولية الدول"، و "الحماية الدبلوماسية" و "المنظمات الدولية" (إ. دي ويت، أستاذ ومدير مشارك لمعهد القانون الدولي والمقارن في أفريقيا، جامعة بريتوريا)؛ و "قانون التجارة الدولية" (الأستاذ م.م. مينيغي، جامعة جنيف)؛ و "أعمال لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالقانون الدولي" (أ. كيلانجي، عميد كلية الحقوق، جامعة سانت أوغسطين بتزانيا، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالقانون الدولي)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (الأستاذ ف. فيلجون، مدير مركز حقوق الإنسان، جامعة بريتوريا)؛ و "القانون البيئي الدولي" (الأستاذ ج. هندل، كلية الحقوق بجامعة تولين)؛ و "تقرير المصير في القانون الدولي" و "أفريقيا والقانون الدولي في القرن الحادي والعشرين" (أ. يوسف، قاضي في محكمة العدل الدولية)، و "قانون الاستثمار الدولي" (ج. دونوغي، قاضي في محكمة العدل الدولية). وبالإضافة إلى ذلك، قدم القاضي أ. ج. كوروما (قاض سابق في محكمة العدل الدولية) إحاطة إعلامية للمشاركين.

١٢ - ونُظمت زيارة دراسية إلى الاتحاد الأفريقي تلقى خلالها المشاركون إحاطات من مسؤولي الاتحاد الأفريقي بشأن المنظمة وإطارها القانوني، بما في ذلك حقوق الإنسان

(٤) ورد ما مجموعه ٨٦ طلبا من ٢٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة. ووقع الاختيار على مشاركين من البلدان والمنظمات التالية: إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وزمبابوي والسودان والصومال وغامبيا وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (وتعذر على المشاركين المختارين من البلدان التالية حضور الدورة: جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وكينيا).

والشعوب، وكذلك السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، قدم السفير م. غيتاهون (عضو لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالقانون الدولي) إحاطة بشأن المرشحين داخليا.

٢٠ آسيا - المحيط الهادئ

١٣ - عقدت الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي في بانكوك، تايلند، في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وحضر الدورة ما مجموعه ٢٦ مشاركا (١٢ رجلا و ١٤ امرأة)، بما في ذلك ١٥ مشاركا في برنامج الزمالات و ١١ مشاركا على نفقتهم الخاصة^(٥).

١٤ - وشملت الحلقات الدراسية (بالترتيب الزمني) المواضيع التالية: "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية" و "الحماية الدبلوماسية" (ل. كافليش، أستاذ فخري، المعهد العالي للدراسات الدولية والإثنائية، جنيف، رئيس لجنة القانون الدولي)؛ و "مدخل إلى القانون الدولي" و "الولاية القضائية للدول وحصانات الدول" و "مسؤولية الدول" (الأستاذ م. كاوانو، جامعة واسيدا)؛ و "قانون المعاهدات"، و "بحوث في القانون الدولي" و "المنظمات الدولية" (الأستاذ ب. بودو - ليفينيك، جامعة باريس الثامنة (فينسن سان - دوي))؛ و "محكمة العدل الدولية" (د. نانوبولوس، موظف قانوني، شعبة التدوين، مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (الأستاذ م. بنتو، جامعة بوينس آيرس)؛ و "قانون البحار" (الأستاذ ت. تريفيس، جامعة ميلانو، قاض سابق في المحكمة الدولية لقانون البحار)؛ و "القانون الإنساني الدولي" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، مدير عام الخدمات القانونية الدفاعية لقوة الدفاع النيوزيلندية)؛ و "القانون التجاري الدولي" (الأستاذ م. م. ميينغي، جامعة جنيف)، و "القانون البيئي الدولي" (الأستاذ س. ماكافري، جامعة المحيط الهادئ، عضو سابق في لجنة القانون الدولي).

١٥ - وكان من المقرر عقد الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي للسنة الثانية على التوالي في تايلند في الفترة من ٤ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وألغيت هذه الدورة بسبب نقص التمويل المتاح من الميزانية العادية أو التبرعات.

(٥) ورد ٤٨ طلبا من ٢٤ دولة عضوا في الأمم المتحدة. ووقع الاختيار على مشاركين من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبنغلاديش وبتان وتايلند وتونغا وساموا وسنغافورة والصين وعمان والفلبين وفيجي وفيت نام وقطر وقيرغيزستان ومنغوليا ونيبال والهند. (وتعذر حضور الدورة على مشاركين آخرين من البلدان التالية: إندونيسيا وتوفالو وسري لانكا وقطر وكازاخستان والمملكة العربية السعودية).

١٦ - وكان قد جرى الترتيب للمحاضرات التالية: "مدخل إلى القانون الدولي" (الأستاذ أ. بيليه، جامعة باريس ويست، نانتيير/لا ديفانس، عضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و "قانون المعاهدات" (أ. أوست، كلية علوم الاقتصاد بلندن، نائب المستشار القانوني السابق لمكتب الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة)؛ و "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية" و "أعمال لجنة القانون الدولي" (ل. كافليش، أستاذ فخري، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، جنيف، عضو في لجنة القانون الدولي)؛ و "قانون البحار" (الأستاذ ت. تريفيس، جامعة ميلانو، قاض سابق في المحكمة الدولية لقانون البحار)؛ و "الاعتراف بالدول والحكومات"، و "حصانات الدول" و "الحماية الدبلوماسية" (الأستاذ ج. دوغارد، جامعة لايدن، عضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و "القانون البيئي الدولي" (ل. بواسون دو شازورن، جامعة جنيف)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (ف. مونتاربورن، جامعة شولالونغكورن، المقرر الخاص السابق المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية)؛ و "القانون الإنساني الدولي" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، مدير عام الخدمات القانونية الدفاعية لقوة الدفاع النيوزيلندية)؛ و "التحكيم الدولي" (ب. دالي، نائب الأمين العام والمستشار القانوني الرئيسي، المحكمة الدائمة للتحكيم)؛ و "القانون الدولي والتراعات الإقليمية" و "القواعد الآمرة في محكمة العدل الدولية" (الأستاذ س. يي، معهد القانون الدولي بجامعة ووهان)؛ و "القانون التجاري الدولي" و "قانون الاستثمار الدولي" (الأستاذ م. م. مينيغي، جامعة جنيف)؛ و "المنظمات الدولية" و "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" (الأستاذ ب. بودو - ليفينيك، جامعة باريس الثامنة (فينسن سان - دوي)).

١٧ - وقد وقع الاختيار على مشاركين من البلدان التالية: أفغانستان وإندونيسيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبروني دار السلام وبنغلاديش وبتان وتايلند وجزر مارشال وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وسنغافورة والصين وطاجيكستان وعمان والفلبين وفيجي وفيت نام وملديف وميانمار ونيبال والهند.

١٨ - وكانت قد أُعدت أيضا لهذه الدورة مواد دراسية.

٣' أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٩ - لم تنظم أي دورة دراسية إقليمية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في القانون الدولي منذ عام ٢٠٠٤ بسبب عدم توافر بلد مضيف وعدم كفاية التمويل. وأبرمت الأمم المتحدة وحكومة أوروغواي اتفاق البلد المضيف في عام ٢٠١٣ من أجل تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤' أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي

٢٠ - نظرا للزيادة في الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي، نظرت شعبة التدوين في إمكانية تحديد أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي من أجل تيسير تنظيم هذه الدورات بشكل منتظم في كل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إذ من شأن تحديد أماكن دائمة أن يساهم في تعزيز الكفاءة وبتيح توفير التكاليف ومزيدا من التيقن فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية دون أن يخل ذلك بإمكانية عقدها في أماكن أخرى.

٢١ - ونُظمت ثلاث دورات دراسية إقليمية لأفريقيا في القانون الدولي في إثيوبيا في الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وستتيح إثيوبيا مكانا مناسباً لعقد الدورة الإقليمية لأفريقيا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إذا توافر التمويل الكافي لذلك.

٢٢ - ونُظمت ثلاث دورات دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي في تايلند في الأعوام ١٩٨٦ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ وأُلغيت دورة إضافية كانت مقررة لعام ٢٠١٣ بسبب نقص التمويل. وستتيح تايلند مكانا مناسباً لعقد الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إذا توافر التمويل الكافي لذلك.

جيم - المواد التدريبية في مجال القانون الدولي

٢٣ - تتولى شعبة التدوين بحث وجمع المواد القانونية بالتشاور مع المحاضرين لبرامجها التدريبية في مجال القانون الدولي. وتستخدم الشعبة النشر المكتبي من أجل الإعداد التقني للمواد التدريبية المطبوعة^(٦). وعلاوة على ذلك، تقدم الشعبة أفراسا مدمجة أو مخازن ذاكرة محمولة USB تتضمن مواداً تدريبية والمنشورات القانونية للشعبة ومواد أخرى في مجال القانون الدولي لتيسير إجراء البحوث الإلكترونية للمشاركين من البلدان النامية التي لديها اتصال محدود بشبكة الإنترنت.

(٦) أعدت شعبة التدوين ١١ مجلداً من المواد الدراسية لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لعام ٢٠١٣ و ١٣ مجلداً من المواد الدراسية لدورة عام ٢٠١٣ الدراسية الإقليمية لأفريقيا في القانون الدولي، وثمانية مجلدات من المواد الدراسية لدورة عام ٢٠١٢ الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي و ١١ مجلداً من المواد الدراسية لدورة عام ٢٠١٣ الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي. وتعرب شعبة التدوين عن تقديرها للجهات التالية: الأستاذ ج. أبي صعب، والأستاذ ب. س. شيمي، والأستاذ د. كينيدي، و *the American Journal of International Law*، و *The American University Law Review*، و Brill Academic Publishers، و Cambridge University Press، و مجلس كارينجي للأخلاقيات في الشؤون الدولية، و Éditions Bruylant، و Editions A. Pedone، و Eleven International Publishing، و *The George Washington International Law Review*، و أكاديمية القانون الدولي في لاهاي،

دال - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٢٤ - تنطوي الدورات التدريبية التقليدية على مزايا فريدة من حيث تشجيع المناقشة المتعمقة والتفاعل والتعاون فيما بين المشاركين. واستجابة للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي، والذي تعذرت تلبية عن طريق الدورات التدريبية التقليدية، أنشأت شعبة التدوين مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. وتمنح المكتبة السمعية البصرية الأمم المتحدة القدرة على أن توفر بتكلفة منخفضة نسبيا تدريبا عالي الجودة ومجانيا لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في مختلف بلدان العالم عن طريق شبكة الإنترنت.

٢٥ - والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي هي مركز افتراضي للتدريب والبحوث يشارك فيه أكثر من ٣٠٠ من كبار أساتذة القانون الدولي والقضاة والمهنيين من مختلف البلدان والنظم القانونية الذين يساهمون في ركائزه الثلاث، وهي سلاسل المحاضرات، والمحفوظات التاريخية، ومكتبة البحوث. وتتضمن سلاسل المحاضرات زهاء ٣٠٠ محاضرة حول مجموعة واسعة من مواضيع القانون الدولي، منها ٢٠ محاضرة جديدة مسجلة في أديس أبابا ولندن ونيويورك ولاهاي. وسُجلت ٢٥ محاضرة جديدة في بروكسل وجنيف وباريس استجابة لطلبات تنظيم المزيد من المحاضرات باللغة الفرنسية لحامي الحكومة والمدرسين في أفريقيا. وتتضمن المحفوظات التاريخية مذكرات توطئة كتبها جهابذة القانون، فضلا عن تاريخ المراحل الإحرائية والوثائق ومواد المحفوظات السمعية البصرية ذات الصلة التي أعدتها شعبة التدوين عن قرابة ١٠٠٠ صك قانوني، مع إضافة مواد بشأن ٢٦ صكا قانونيا^(٧). وتوفر مكتبة البحوث مكتبة شبكية واسعة تشتمل على المعاهدات والاجتهادات القضائية والمنشورات والوثائق والكتابات العلمية، بما في ذلك قسم جديد يضم موادا تدريبية فضلا عن منشورات قانونية وصحف قانونية إضافية^(٨). وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت شعبة التدوين

Hart Publishing و، و The ILSA Journal of International and Comparative Law، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، و John Hopkins University Press، و Juta and Co. و Matthew Bender & Company و، و The New York University Journal of International Law and Inc. (a member of LexisNexis Group) و، و Oxford University Press، و Schulthess Verlag، و Schweitzerisches Jahrbuch für Politic، و Thomson Reuters، و T.M.C. Asser Press، و University of Chicago Press، على السماح للشعبة باستخدام المقالات العلمية للأغراض الأكاديمية كجزء من المواد الدراسية للدورات التدريبية.

(٧) أتيحت ترجمة المواد القانونية للمحفوظات التاريخية وسلاسل المحاضرات بجميع اللغات الرسمية للمنظمة (نحو ٤٠٠ صفحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣).

(٨) تود شعبة التدوين أن تعرب عن تقديرها لمؤسسة William S. Hein and Company ومكتبة جامعة أوكسفورد لتزويد مكتبة البحوث بمواد قانونية.

موقعا جديدا أسهل استعمالا للمكتبة السمعية البصرية، فُتح في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويُسهل الموقع الجديد أيضا الوصول إلى المواد بمختلف اللغات الرسمية للمنظمة، ويسمح بالاطلاع على المواد السمعية البصرية على الأجهزة المحمولة.

٢٦ - وقد تصفح موقع المكتبة السمعية البصرية زهاء ١ ٠٠٠ ٠٠٠ مستخدم من الأفراد والمؤسسات في ١٩٣ دولة عضواً، بما في ذلك ٥٢٠ ٠٠٠ مستخدم جديد منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقد أنشئت المكتبة السمعية البصرية أساسا لكي يستفيد منها المحامون في البلدان النامية، غير أن معظم المستفيدين منها هم محامون من البلدان المتقدمة^(٩). ويعزى العدد المحدود لمستخدمي المكتبة في البلدان النامية من جهة إلى نقص الوعي بوجود هذا المورد، ومن جهة أخرى إلى الفجوة التكنولوجية من حيث محدودية الوصول إلى الحواسيب والكهرباء وخدمة الإنترنت عالية السرعة.

٢٧ - وفي محاولة لزيادة الوعي بخدمات المكتبة السمعية البصرية، قدمت شعبة التدوين عروضاً عن المكتبة في الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي التي نُظمت في كل من تايلند وإثيوبيا ومنتدى الاتحاد الأفريقي المعني بالقانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا، والاجتماع السنوي للرابطة الدولية لكليات الحقوق في الهند، وكذلك في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في هولندا.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت شعبة التدوين بتوفير مجموعة من المحاضرات المسجلة على أقراص مدججة لكلية الحقوق الوطنية في ليسوتو بعدما تعذر عليها الوصول إلى تلك المحاضر عبر شبكة الإنترنت. وتبحث شعبة التدوين إمكانية إتاحة المحاضرات على أقراص مدججة لسائر كليات الحقوق أو مؤسسات القانون في البلدان النامية بناء على طلب منها وفي حدود الموارد المتاحة.

هاء - النشر المكتبي

٢٩ - في عام ٢٠١٣، أُنجزت شعبة التدوين جميع خدمات ما قبل الطباعة باستخدام النشر المكتبي لكفالة إصدار المنشورات التالية في الموعد المقرر لها:

(أ) الحولية القانونية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ (الطبعة الإنكليزية)؛

(٩) لم يطلع على موقع المكتبة السمعية البصرية سوى ٤٦٤ ٥٧ مستخدماً في أفريقيا، و ٢١٩ ٢٠١ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و ٢٨٥ ٥٥ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

- (ب) مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي،
المجلد ٣٠ (الفرنسية/الإنكليزية)؛
- (ج) موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية
(٢٠٠٨-٢٠١٢) (الطبعان الفرنسية والإنكليزية)؛
- (د) موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة
(الطبعة الفرنسية)^(١٠).

واو - النشر

٣٠ - يهدف نشر المطبوعات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت، وكذلك عن طريق وسائل الإعلام الإلكترونية الأخرى، إلى توفير موارد مكتملة للعدد المحدود من النسخ المطبوعة، دون المساس بالقيمة الفريدة للمواد المطبوعة للبحوث والتعليم في مجال القانون، وبخاصة للمحامين في البلدان النامية المحدودة الاتصال بالإنترنت. وتوفّر هذه المواد مجاناً على الإنترنت لتعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه.

توزيع المنشورات القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة

٣١ - توقف في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ توزيع نسخ من المنشورات القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة على المكتبات والمؤسسات الوديعية في البلدان النامية، وذلك عملاً بقرار صادر عن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٣، أتاحت شعبة التدوين منشورات قانونية ومواد تدريبية بناء على الطلب لمكتبة الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا وللمؤسسات الأكاديمية وغيرها من مؤسسات التدريب في البلدان النامية ذات الاتصال المحدود أو المنعدم بشبكة الإنترنت لأغراض الاطلاع على هذه المواد، وهي كوت ديفوار وليسوتو وجنوب السودان.

ثالثا - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٣٣ - تتضمن الفقرات التالية التوصيات التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ٢٥ من قرارها ٩١/٦٧.

(١٠) في عام ٢٠١٣، قامت شعبة التدوين بتوسيع نطاق خدماتها في مجال النشر المكتبي لتشمل الطبعة الفرنسية للمنشورات المبينة في الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د).

٣٤ - وتعتزم شعبة التدوين تنظيم الدورات التدريبية التالية متى تلقت الموارد اللازمة لذلك.

برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

٣٥ - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي: لمدة ستة أسابيع ولفائدة ٣٠ مشاركاً، بما في ذلك ما لا يقل عن ٢٠ مشاركاً في برنامج الزمالات بالإضافة إلى المشاركين على نفقتهم الخاصة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وستواصل شعبة التدوين إنجاز جميع المهام المتعلقة بتنظيم برامج الزمالات وإدارته ما دامت لديها الموارد اللازمة لذلك^(١١).

الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي

٣٦ - دورة دراسية إقليمية لأفريقيا في القانون الدولي: لمدة أربعة أسابيع ولفائدة ٣٠ مشاركاً، منهم ما لا يقل عن ٢٠ مشاركاً في برنامج الزمالات بالإضافة إلى المشاركين على نفقتهم الخاصة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في إثيوبيا.

٣٧ - دورة دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي: لمدة أربعة أسابيع ولفائدة ٣٠ مشاركاً، منهم ما لا يقل عن ٢٠ مشاركاً في برنامج الزمالات بالإضافة إلى المشاركين على نفقتهم الخاصة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في تايلند.

٣٨ - دورة دراسية إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القانون الدولي: لمدة أربعة أسابيع ولفائدة ٣٠ مشاركاً، منهم ما لا يقل عن ٢٠ مشاركاً في برنامج الزمالات بالإضافة إلى المشاركين على نفقتهم الخاصة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويتوقف تنظيم هذه الدورة على إبرام اتفاق مع البلد المضيف.

٣٩ - وستراعى المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما فيما يتعلق باستصواب استخدام الموارد (المالية والعينية) والمرافق التي تتيحها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والأفراد وغيرهم، وذلك قدر الإمكان ومع مراعاة الحاجة إلى ضمان تمثيل النظم القانونية الرئيسية وتحقيق التوازن بين المناطق الجغرافية المختلفة وأخذ القيود المالية في الحسبان عند تعيين محاضرين من ذوي المؤهلات العالية لبرامج الزمالات. وسيُبدل كل جهد ممكن للحفاظ على المستوى

(١١) تنظم شعبة التدوين منذ عام ٢٠١٠ برنامج الزمالات في لاهاي كتدبير ضروري لتوفير التكاليف بغية زيادة عدد الزمالات الممولة من الميزانية العادية (انظر A/65/514، الفقرة ١٢).

الرفيع لهذه الدورات التدريبية من خلال دعوة محاضرين بتلك المؤهلات وإدراج المجالات الفنية الرئيسية للقانون الدولي في مناهج الدورات.

مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٤٠ - تعترم شعبة التدوين مواصلة وزيادة تطوير المكتبة السمعية البصرية إذا تلقت الموارد اللازمة لذلك. وستقوم شعبة التدوين بتسجيل ٥٠ محاضرة جديدة لسلسلة المحاضرات، وإعداد مواد قانونية وسمعية بصرية جديدة لمجموع ٣٥ صكا قانونيا لفائدة المحفوظات التاريخية، وإضافة مواد قانونية جديدة إلى مكتبة البحوث. وستقوم أيضا بترجمة المواد القانونية الجديدة للمحفوظات التاريخية وسلسلة المحاضرات إلى جميع اللغات الرسمية للمنظمة (٤٠٠ صفحة في المجموع). وسيتم إعداد وتقديم عشرة عروض عن المكتبة السمعية البصرية لزيادة تعميمها، ولا سيما في أوساط المحامين في البلدان النامية. وسيلزم اقتناء حيز تخزين للمواد السمعية والبصرية. وقد يتم أيضا توفير المحاضرات المسجلة في أقراص مدمجة إلى المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية حسب الموارد المتاحة.

النشر المكتبي

٤١ - في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تعترم شعبة التدوين إعداد ما يلي:

- (أ) الحولية القانونية للأمم المتحدة لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (٦٠٠ صفحة في الطبعة الواحدة)، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨١٤ (د-١٧) و ٣٠٠٦ (د-٢٧)^(١٢)؛
- (ب) سلسلة الأمم المتحدة التشريعية: نصوص تتعلق بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا (الطبعة الثانية)، المجلد ٢٨ (٦٠٠ صفحة)، عملا بالقرار ٩١/٦٧^(١٣)؛
- (ج) مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي، المجلد ٣١ (٦٠٠ صفحة)، عملا بالقرارين ٤٨٧ (د-٥) و ٩١/٦٧^(١٤).

(١٢) الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

(١٣) انظر القرار ٩١/٦٧، الفقرة ١٠ (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية).

(١٤) انظر القرار ٤٨٧ (د-٥)، الفقرة ٣، وتقرير لجنة القانون الدولي المقدم إلى الجمعية العامة، ١٩٥٠ (A/1316)، الفقرة ٩١. وانظر أيضا القرار ٩١/٦٧، الفقرة ٢، وتقرير الأمين العام عن برنامج المساعدة (A/66/505)، الفقرة ٣٠ (ب). (منشور ثنائي اللغة، الإنكليزية/الفرنسية).

(د) الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (٢٠١٣-٢٠١٧) (الترجمة المتقدمة لـ ٤٠٠ صفحة)، عملاً بالقرارين ٥٠/٤٦ و ٩١/٦٧^(١٥).

٤٢ - وإذا قررت الجمعية العامة ذلك، ستقوم شعبة التدوين أيضاً بإعداد المنشورات القانونية التالية:

(أ) الحولية القانونية للأمم المتحدة: طبعة خاصة تشمل فتاوى قانونية مختارة صادرة في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٢ (٦٠٠ صفحة)^(١٦)؛

(ب) دليل للقانون الدولي (٥٠٠ صفحة)^(١٧).

وستتضمن جميع المنشورات أقراساً مدمجة أو مخازن ذاكرة محمولة.

٤٣ - وستواصل شعبة التدوين إنجاز جميع خدمات ما قبل الطباعة باستخدام النشر المكتبي للمنشورات القانونية المبينة أعلاه، وكذلك المواد التدريبية، على أساس طوعي وفي حدود الموارد المتاحة لها (الموظفون والمواد اللازمة).

النشر

٤٤ - ستواصل شعبة التدوين توزيع نسخ مطبوعة من منشوراتها القانونية وموادها التدريبية على المشاركين في دوراتها التدريبية، وعلى المؤسسات في البلدان النامية بناءً على طلبها إذا توافرت لديها النسخ الورقية اللازمة فضلاً عن الموارد الكافية لتغطية تكاليف المناولة والشحن.

رابعاً - الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة ألف - خلال عام ٢٠١٣

٤٥ - فيما يخص التمويل المقدم لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي، أُدرج ما مجموعه ٤٣٧ ٥٠٠ دولار في الميزانية العادية

(١٥) انظر القرارين ٥٠/٤٦، الفقرة ٥، و ٩١/٦٧، الفقرة ٢، وتقرير الأمين العام عن برنامج المساعدة (A/66/505)، الفقرة ٣٠ (و). (بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية).

(١٦) ستتضمن هذه الطبعة الخاصة فتاوى قانونية لها أهمية قانونية أو تاريخية متواصلة ولم يسبق نشرها في الحولية القانونية، التي بدأ إصدارها في عام ١٩٦٣ (منشور بلغتين الإنكليزية/الفرنسية).

(١٧) سيكون هذا المنشور بمثابة مورد تعليمي يُستعان به في الدورات التدريبية التي تنظمها الشعبة، وكذلك المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية (الأصل بالإنكليزية والفرنسية).

في إطار الباب ٨ (الشؤون القانونية)، البرنامج الفرعي ٣ (التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه) (المنح والتبرعات)، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤٦ - وفي قرارها ٩١/٦٧، كررت الجمعية العامة طلبها إلى الدول الأعضاء وإلى من يهمهم الأمر من منظمات ومؤسسات وأفراد، تقديم تبرعات لتمويل الأنشطة المقررة في إطار البرنامج. وتبعاً لذلك، وُجّهت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لاسترعاء انتباههم إلى القرار ٩١/٦٧.

٤٧ - ومنذ صدور التقرير السابق، وردت تبرعات لبرنامج المساعدة من بنما (١ ٥٠٠ دولار). ووردت تبرعات أيضاً لأنشطة محددة في إطار البرنامج: (أ) للمكتبة السمعية البصرية، من الصين (٢٠ ٠٠٠ دولار)، وألمانيا (٣٩ ٦٨٣ دولار)، وأيرلندا (٩ ٠٠٠ دولار)، وإيطاليا (٥ ٠٠٠ دولار)، والمكسيك (١٠ ٠٠٠ دولار)، وهولندا (٣٢ ٩٨٢ دولار)، والنرويج (٢٦ ٩٥٨ دولار)، وسويسرا (٢٥ ٠٠٠ دولار) والمملكة المتحدة (٧ ٥٠٠ دولار)؛ و (ب) لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، من أيرلندا (٣ ٥٠٠ دولار)؛ و (ج) للدورات الدراسية الإقليمية، من الصين (٤٠ ٠٠٠ دولار)؛ والمملكة العربية السعودية (١٠ ٠٠٠ دولار)، والاتحاد الأفريقي (٥٠ ٠٠٠ دولار).

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم يتعهد فيها الاتحاد الأفريقي، رهنا بتوافر موارد في ميزانيته، بمواصلة المساهمة مستقبلاً في تكاليف عقد الدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا في القانون الدولي، بمبلغ مالي مرصود خصيصاً لهذا الغرض في ميزانيته.

٤٩ - وواصلت شعبة التدوين أيضاً دعوة الدول والجامعات والمؤسسات والمنظمات والأفراد للمساهمة والمساعدة في تنفيذ برنامج المساعدة.

٥٠ - وبخصوص برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، أتاح قلم محكمة العدل الدولية المكاتب والمعدات ذات الصلة لموظفي شعبة التدوين والمحاضرين، فضلاً عن الدعم الإداري واللوجستي الضروري للبرنامج. ومنحت أكاديمية لاهاي للقانون الدولي تخفيضاً في الرسوم الدراسية للزملاء. ووفرت مؤسسة كارنيجي قاعة لعقد الحلقات الدراسية فضلاً عن معدات ذات صلة لموظفي شعبة التدوين والمحاضرين.

٥١ - وبخصوص الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في القانون الدولي، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قاعة لعقد الحلقات الدراسية، ومكاتب، ومعدات، ووسائل النقل، والمساعدة الإدارية لموظفي شعبة التدوين والمحاضرين. ونظّم الاتحاد الأفريقي زيارة دراسية

إلى مقره. وبالإضافة إلى ذلك، غطت جامعة بريتوريا التكاليف المتعلقة بمشاركة اثنين من المحاضرين في الدورة الدراسية الإقليمية وتبرعت بنشر دليل وثائق الاتحاد الأفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان على المشاركين في الدورة الدراسية الإقليمية^(٨). وبالمثل، تبرعت مطبعة جامعة كامبريدج بمنشور "Modern Treaty Law and Practice" على المشاركين^(٩). وقامت المملكة المتحدة بتغطية تكاليف الشحن الخاصة بهذا المنشور.

٥٢ - وبخصوص الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا - المحيط الهادئ في القانون الدولي في عام ٢٠١٢، قدمت حكومة تايلند قاعة لعقد الحلقات الدراسية ومكاتب ومعدات ووجبات غذاء، ووسائل النقل المحلي والمساعدة الإدارية، فضلاً عن الإيواء والوجبات الإضافية للمستفيدين من الزمالات. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضاً الدعم الإداري لهذه الدورة.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أُتحت منشورات مجانية للمشاركين في مختلف البرامج التدريبية المقدمة من: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة شؤون الإعلام، والمحكمة الجنائية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وأذنت هيئات ودور نشر وصحف قانونية مختلفة بإدراج مقالات علمية مجاناً في المواد الدراسية التي أُعدت للمشاركين في البرامج التدريبية (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه).

٥٤ - وأُبرمت شعبة التدوين وثيقة مشروع مع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية فيما يتعلق بتنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي وتطوير المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

٥٥ - ومنذ صدور التقرير السابق، قدمت البلدان التالية تبرعات لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار: أيرلندا (٣ ٥٠٠ دولار) سريلانكا (١٠ ٠٠٠ دولار) وموناكو (١٠ ٥٠٧ دولارات).

باء - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٥٦ - كررت الجمعية العامة في قرارها ٩١/٦٧ طلبها إلى الأمين العام أن يوفر للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الموارد اللازمة لكفالة استمرار فعالية برنامج

(١٨) C.Heyns and M. Killander (eds)، دليل وثائق الاتحاد الأفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان (الطبعة الرابعة)، المطابع القانونية لجامعة بريتوريا، بريتوريا، ٢٠١٠.

(١٩) A. Aust، *Modern Treaty Law and Practice* (2nd ed.)، Cambridge University Press، Cambridge، 2007.

المساعدة ومواصلة تطويره، وبخاصة تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي بصفة منتظمة، وكفالة توفر مقومات البقاء لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.

٥٧ - وفيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي، يُقترح تخصيص مبلغ ٤٥٨ ٠٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٨ (الشؤون القانونية)، البرنامج الفرعي ٣ (التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه) (المنح والتبرعات)، رهنا بموافقة الجمعية العامة على التوصيات المتعلقة بتلك البرامج.

برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

٥٨ - تقدر تكلفة برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، على أساس ٢٠ مشاركا في السنة، بمبلغ ٤٠٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين. وسيستخدم الرصيد المتبقي وقدره ٥٢ ٠٠٠ دولار لتوفير زمالات إضافية للبرنامج أو لتغطية جزء من تكاليف إجراء دورة دراسية إقليمية في القانون الدولي.

دورة دراسية إقليمية لأفريقيا في القانون الدولي

٥٩ - تقدر التكلفة المباشرة^(٢٠) للدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا، على أساس ٢٠ مشاركا في السنة، بمبلغ ٤١٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين. ومن المتوقع تغطية نحو ١٠٠ ٠٠٠ دولار من هذا المبلغ عن طريق التبرعات المقدمة من الاتحاد الأفريقي.

دورة دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في القانون الدولي

٦٠ - تقدر التكلفة المباشرة للدورات الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، على أساس ٢٠ مشاركا في السنة، بمبلغ ٣٢٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين. ومن المتوقع أن يغطي البلد المضيف التكاليف المتبقية.

(٢٠) علاوة على الأموال المقدمة عن طريق التبرعات، يلزم بلغ إضافي يناهز ١٣ في المائة لتغطية تكلفة دعم البرنامج.

دورة دراسية إقليمية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القانون الدولي
 ٦١ - تقدر التكلفة المباشرة للدورات الدراسية الإقليمية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس ٢٠ مشاركاً في السنة، بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار لفترة السنتين. ومن المتوقع أن يغطي البلد المضيف التكاليف المتبقية.

مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٦٢ - يلزم توفير الموارد التالية لصيانة وتطوير المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي: موظفان من الفئة الفنية وموظف واحد من فئة الخدمات العامة. ويجري حالياً تمويل موظفين اثنين من الفئة الفنية (استشاريان بعقد خدمات خاصة) وموظف واحد من فئة الخدمات العامة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتقدر الرسوم والرواتب المدفوعة مقابل خدماتهم لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٤٦٥.٠٠٠ دولار. ومن المقدر أن يلزم مبلغ إضافي قدره ١١٥.٠٠٠ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بالمعدات والتسجيلات خارج الموقع ورقمنة المواد السمعية والبصرية. وتبلغ التكلفة المباشرة الإجمالية المقدرة لهذا النشاط ٥٨٠.٠٠٠ دولار لفترة السنتين، استناداً إلى الترتيبات الحالية للموظفين المؤقتين.

النشر المكتبي

٦٣ - وفقاً لما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/68/6 (الباب ٨)، الجدول ٨-٦)، ستوقف شعبة التدوين النشر المكتبي لبعض المنشورات القانونية إذا ما ألغيت وظيفة (مساعد فريق) من فئة الخدمات العامة في الشعبة، على نحو ما تم اقتراحه. وبالإضافة إلى ذلك، سيتوقف النشر المكتبي إذا لم تتلق الشعبة المواد اللازمة.

النشر

٦٤ - مثلما ذكر أعلاه (الفقرة ٣١)، تم وقف توزيع نسخ المنشورات القانونية للأمم المتحدة على المكتبات والمؤسسات الوديعية في البلدان النامية في عام ٢٠١٢^(٢١).

(٢١) احتُسبت التكلفة الفعلية لإنتاج المنشورات القانونية للأمم المتحدة وتوريدها إلى المؤسسات في البلدان النامية في إطار المخصصات المتصلة بالخدمات الإدارية والعامة في الميزانية البرنامجية الموضوعية المعنية التي تتعلق بها كل منشور.

٦٥ - وستعمل شعبة التدوين على توفير وشحن المنشورات القانونية والمواد التدريبية للمشاركين في برامجها التدريبية، وكذلك للمؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية، بناء على طلبها، إذا توافرت لديها النسخ الورقية اللازمة فضلا عن الموارد الكافية للقيام بذلك.

٦٦ - وسيواصل الأمين العام، إذا ما قررت الجمعية العامة ذلك، طلب تبرعات ومساهمات عينية من أجل البرنامج. ومن الجدير بالملاحظة أن مبلغ التبرعات قد تناقص بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وأن الموارد المتاحة ليست كافية لتنظيم أي دورات دراسية إقليمية في القانون الدولي أو لمواصلة تطوير المكتبة السمعية البصرية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

خامسا - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

ألف - العضوية

٦٧ - عيّنت الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٦٦ الدول الأعضاء الخمس والعشرين التالية لتكون أعضاء في اللجنة الاستشارية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأرجنتين وألمانيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وباكستان والبرتغال وترينيداد وتوباغو والجمهورية التشيكية وجمهورية ترازيا المتحدة والسودان وسورينام وشيلي وغانا وفرنسا وقبرص وكندا وكينيا ولبنان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا والولايات المتحدة.

باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الثامنة والأربعين

٦٨ - عُقدت الدورة الثامنة والأربعون يومي ٨ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تحت رئاسة كين كاندا الممثل الدائم لغانا.

٦٩ - وتولت فيرجينيا موريس الموظفة القانونية الرئيسية في شعبة التدوين أمانة اللجنة الاستشارية؛ وقامت هانا دريفلد لينيه الموظفة القانونية في الشعبة بدور الأمانة المساعدة.

٧٠ - وحضر ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة التالية أسماؤها الجلسة المعقودة يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرتغال، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، سورينام، شيلي، غانا، قبرص، كندا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية. وحضر ممثلو كل من أوروغواي وتايلند وهولندا الاجتماع بصفة مراقب، باعتبار تلك البلدان بلدانا مضيقة للدورات التدريبية.

٧١ - وحضر ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة التالية أسماؤها الجلسة المعقودة يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التشيكية، شيلي، غانا، فرنسا، قبرص، كندا، ماليزيا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية. وحضر ممثل أوروغواي الجلسة بصفة مراقب، باعتبار ذلك البلد بلدا مضيفا للدورة التدريبية الإقليمية.

٧٢ - وأدلت أمينة اللجنة الاستشارية ببيان استعرضت فيه الأنشطة المنفذة في عام ٢٠١٣ والجهود التي بذلتها شعبة التدوين من أجل تعزيز برنامج المساعدة وتنشيطه وتوسيع نطاقه من أجل مواصلة الاستجابة للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي والمواد البحثية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

٧٣ - وأثنت اللجنة الاستشارية على شعبة التدوين لتنفيذها تلك الأنشطة، التي تكتسي قيمة كبيرة بالنسبة للممارسين والأكاديميين في شتى بلدان العالم، ولما بذلته الشعبة من جهود لتعزيز تلك الأنشطة.

٧٤ - واستعرضت أمينة اللجنة الاستشارية الجوانب المالية والإدارية للبرنامج، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بتمويل الميزانية العادية للبرنامج والانخفاض الحاد في التبرعات. وأشارت إلى أن الموارد المتاحة لا تكفي لإجراء الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي أو لمواصلة تطوير المكتبة السمعية البصرية. وأشارت أيضا إلى أن عدم كفاية التمويل المتاح لتلك الأنشطة يمكن أن يؤدي إلى وقفها وقفا تاما.

٧٥ - وأشار عدد كبير من أعضاء اللجنة الاستشارية إلى أنشطة برنامج المساعدة المذكورة في هذا التقرير، وأبرزوا الحاجة إلى توفير التمويل من الميزانية العادية أيضا لزمالة أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، ونوهوا بالقرار ٩١/٦٧، وكذلك توفير التمويل للحلقات الدراسية والدورات التدريبية الإقليمية في مجال قانون وممارسات المعاهدات الدولية، وللمنشورات القانونية و مواد التدريب. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن شعبة التدوين ينبغي أن تركز بصورة أساسية في طلبها للتمويل على الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية.

٧٦ - وأقرت اللجنة الاستشارية بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها البرنامج في تدريس القانون الدولي ونشره ليعود بالفائدة على المحامين في جميع البلدان ومن جميع النظم القانونية ومناطق العالم منذ نصف قرن تقريبا، كما أقرت بالطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي. وشددت اللجنة كذلك على الدور الهام الذي تؤديه أنشطة البرنامج، ولا سيما

دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، في تعزيز برامج المنظمة وأنشطتها في مجال سيادة القانون.

٧٧ - وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تنفيذ الأنشطة المبينة في هذا التقرير وفي قرار الجمعية العامة ٩١/٦٧ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٨ - ولاحظت اللجنة الاستشارية مع القلق استمرار عدم توفر التمويل الكافي لبرنامج المساعدة، وخلصت إلى أن التبرعات لم تثبت أنها طريقة مناسبة لتمويل أنشطة البرنامج المحددة في هذا التقرير وفي قرار الجمعية العامة ٩١/٦٧، وبخاصة الدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية، ولذلك تدعو الحاجة إلى توفير المزيد من التمويل الذي يمكن التعويل عليه لهذه الأنشطة.

٧٩ - وبناء على ذلك أوصت اللجنة الاستشارية بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام، وفقا لقرارها ٩١/٦٧، ولا سيما الفقرة ٧ من منطوقه، أن يوفر الموارد اللازمة لبرنامج المساعدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بغرض كفالة استمرار فعالية البرنامج ومواصلة تطويره، وبخاصة تنظيم دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي بصفة منتظمة، وكفالة توفر مقومات البقاء لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.

المواقع الشبكية التي تتعدها شعبة التدوين

عنوان الموقع	الموقع الشبكي
www.un.org/law/index.htm	تدوين القانون الدولي
www.un.org/en/ga/sixth	اللجنة السادسة للجمعية العامة
www.un.org/law/ilc	لجنة القانون الدولي
http://untreaty.un.org/cod/diplomaticconferences/index.html	المؤتمرات الدبلوماسية (الوثائق الرسمية لوقائع الجلسات)
http://untreaty.un.org/cod/icc/index.html	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
www.un.org/law/chartercomm	اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة
www.un.org/law/criminalaccountability	اللجنة المخصصة للمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات
www.un.org/law/administrationofjustice	اللجنة المخصصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة
www.un.org/law/terrorism	اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
www.un.org/law/jurisdictionalimmunities	اللجنة المخصصة المعنية بمحاصنات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية
www.un.org/law/cloning	اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر
www.un.org/law/UNsafetyconvention	اللجنة المخصصة المعنية بمسألة نطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها
www.un.org/law/UNlegalpublications	بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمنشورات القانونية
www.un.org/law/repertory	مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة
www.un.org/law/UNJuridicalYearbook	الحولية القانونية للأمم المتحدة
www.un.org/law/ICJsummaries	موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية
www.un.org/law/PCIJsummaries	موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة
www.un.org/law/riaa	مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي
www.un.org/law/legislative	سلسلة الأمم المتحدة التشريعية
www.un.org/law/programmeofassistance	برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
www.un.org/law/ilfp	برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي
www.un.org/law/rcil	الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي
www.un.org/law/avl	مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي